ورشة عمل تقام في كلية الاعلام\ جامعة بغداد \ قسم العلاقات العامة

التطرف وموقف القانون الدولي

اعداد: أ.م.د. انعام عبد الرضا سلطان العكّابي\ دكتوراه علوم سياسية \سياسة دولية

أولا : مفهوم التطرف

تعد مشكلة التطرف من القضايا الرئيسة التي تهتم بها الكثير من المجتمعات المعاصرة، فهي قضية يومية حياتية، تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمثل والايديولوجية التي يرتضيها المجتمع. فالفكر المتطرف شأنه شأن اي نسق معرفي، هو ظاهرة اجتماعية تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر. وفُسَر التطرف على اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية » انه التي تهمه والموجودة في بيئة يعيش فيها، ويستخدم مفهوم التطرف في الاشارة الى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والاساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، وقد يتحول التطرف من مجرد فكر الى سلوك ظاهري او عمل سياسي يلجأ عادةً الى استخدام العنف وسيلة الى تحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفك المتطرف والتطرف ظاهرة راهنة وإن كانت تعود الى الماضي، ولكن في ظل العولمة أصبحت لها تجاذبات داخلية وخارجية لأن التطرف أصبح كونياً، وهو موجود في مجتمعات متعددة ولا ينحصر في دين أو دولة أو أمة أو شعب أو لغة أو ثقافة أو هوية أو منطقة جغرافية أو غير ذلك، وإن اختلفت الأسباب باختلاف الظروف والأوضاع، لكنه لا يقبل الآخر ولا يعترف بالتنوع ويسعى الى فرض الرأي بالقوة والعنف، وأن كانت منطقتنا وأممنا وشعوبنا الأكثر اتهاماً بالتطرف، فإنها الأكثر تضرراً منه، إذ دفعت الثمن لعدة مرات ولعدة أضعاف جراء تفشي هذه الظاهرة.

يتعامل القانون الدولي مع التطرف بشكل أساسي من خلال تجريم الإرهاب الناتج عنه، مؤكداً على ضرورة مكافحته دون المساس بحقوق الإنسان. يركز القانون على التعاون الدولي، وتضع الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها آليات لذلك، منها وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف. كما يشدد القانون على ضرورة أن تكون التدابير المتخذة متوازنة وتلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع تجنب التمييز وانتهاك الحريات الأساسية .

آليات القانون الدولي لمكافحة التطرف

التعاون الدولي: يتطلب القانون الدولي تعاوناً بين الدول لمواجهة خطر التطرف والإرهاب الذي يتجاوز الحدود الوطنية .

التجريم: يجرم القانون الدولي الأفعال الإرهابية العنيفة التي ترتبط بالتطرف، مثل استخدام العنف أو التحريض عليه أو تمجيده .

وضع الاستراتيجيات: تدعم الأمم المتحدة الدول في وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك تطوير الأطر التشريعية والسياساتية .

الحفاظ على حقوق الإنسان: يؤكد القانون الدولي على أهمية احترام حقوق الإنسان في جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير التشريعية، ويحذر من أن أي تقييد للحقوق الأساسية باسم مكافحة الإرهاب قد يكون انتهاكًا لهذه الحقوق، بحسب موقع منظمة DCAF.

مكافحة الخطاب الإرهابي: يشجع القانون الدولي على اتخاذ تدابير لمكافحة الخطاب الإرهابي، سواء على الإنترنت أو خارجه، وتعزيز الأفكار البديلة التي تقوم على احترام حقوق الإنسان .

دور الأمم المتحدة: ينسق مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة الجهود الدولية في هذا المجال ويقدم الدعم للدول الأعضاء"